





مؤتمر

اللغة العربية والتأويل

نحو أفق رحب للتحاور

أبوظبي - 3 إلى 4 مايو 2023

 mbzuh   MBZ university for humanities  mbzuh.ac.ae

النص والخطاب

تأويلية المعنى في النقد العربي المعاصر

د. محمود الضبع

ملخص الدراسة:

بحثا عن المعنى، تعاقبت المداخل التأويلية عبر تاريخها، بدءا من اعتماد منهج التفسير في أبسط صوره، مرورا بالفيلولوجي والهرمنيوطيقي، وترميم المعنى بمفهور ريكور، وترميم الدلالات بمفهوم غوسدورف، وصولا إلى السيميولوجي والسيموطيقي، ثم القراءة الثقافية التي تبحث عن التقاطعات المحتملة لإمكانية ربطها داخل النص بما هو خارجه في الحقول المعرفية المتنوعة.

وعبر قراءة النص بحثا عن المعنى، أو وصولا إلى محاولة تأويل رموزه، فلابد من قراءة الرمز والدلالة، والمجاز والحقيقة، والأسلوب والبنية، وهو ما أنتج إمكانات ومداخل واحتمالات الخطاب النقدي العربي المعاصر، في اعتماده الموروث البلاغي وتواصله مع الوارد الغربي، ومحاولة توفيقه بينهما..

ولأن الوضع الراهن عربيا وعالميا تتعدد مداخله وتتنوع أبعاده، ولأن خطاب الأدب والنقد لا ينفصل عن مسارات هذا الوضع ومحاولة قراءته، لذا يغدو البحث عن مفصليات وملامح وأبعاد التأويلية في الخطاب النقدي العربي الراهن، مما يستوجب الوقوف أمامه، وهو ما تتغياه هذه الدراسة التي تبحث:

- حدود التأويلية في المداخل النقدية.
- واقع التأويلية في الخطاب النقدي العربي الحديث.
- اتجاهات الخطاب التأويلي في الدراسات النقدية العربية (السيميائي، التفكيكي، السردي، التقابلي).
- تأويلية النص أم تأويلية الخطاب في الراهن النقدي العربي.
- أزمات التأويلية في التطبيق العربي الراهن: اللغة وفوضى التأويل، قصدية المؤلف، شعرية الخطاب.
- التأويل باتجاه المستقبل (مقترحات أولية):
  - القراءة الثقافية بوصفها تأويلا.
  - تأويل الواقعي، تأويل الافتراضي (الذكاء الاصطناعي والميتافيرس وفنون السرد).

كما تتوقف الدراسة أمام كيفية إعادة النظر في متغيرات التأويل ربطا بواقع لا ينفك يطرح تحدياته التي تضع الأدب ونقده في حالة من الاحتدام المستمر.

الكلمات المفتاحية: التأويل، النص، المعنى، الفهم، الخطاب، التفسير، الواقع الافتراضي، الذكاء الاصطناعي، السرد، السيمياء، التفكيك، القراءة الثقافية.

النص والخطاب

تأويلية المعنى في النقد العربي المعاصر

د. محمود الضبع

يسعى الإنسان على الدوام إلى "فهم" مضمون ما يعرض له، مسموعا كان أم مقروءا أم مشاهدا، سواء أكانت مادته لسانية (في إحدى أنظمة وصيغ اللغة) أم علاماتية (في إحدى الصيغ الإشارية)، وهي العملية التي لا تخلو في إجمالها من اعتماد على التأويل في الوقوف على استكناه الدوال والدلالات، ومحاولة استجلاء الجوانب المضمونية، وبخاصة في الأبعاد الخفية غير الظاهر منها.

فكل رسالة كلامية – على سبيل المثال– تحمل مضمونين على الدوام، أحدهما ظاهر يهدف لتبليغ رسالة، والآخر خفي بدرجات ومستويات وأبعاد، وقد يكون هذا الخفاء نتاجا للاعتماد على الصيغ البلاغية من مجاز واستعارة (تحتاج لفك شيفرتها)، وقد يكون نتاجا لسيميائية وسيميولوجيا اللغة المنتجة للرسالة، وقد يكون نتاجا لقصور اللغة إجمالا في التعبير عن الانفعالات والعواطف الإنسانية (المعاني والمشاعر والأحاسيس والأفكار)، وقد يحال الأمر جميعه لخفايا الثقافة وإحالاتها المرجعية التي تنحو نحو الخصوصية الثقافية على الدوام، وأخيرا فقد يكون الخفاء قصدية من منتج النص أو خصيصة أسلوبية فيه، تبعا لتأسيس هذا التوجه إبداعيا وحضوره بدرجات متفاوتة في النصوص.

وفي كل الأحوال لابد لمتلقي هذه الرسالة من اللجوء إلى التأويل بهدف تفسير الغموض وبيان الخفي وتوضيح المشكل، وتوجيه وفهم المعنى على "نَحْوٍ مَا" يمكن احتماله، وهو ما يعني أن التأويل هو شكل من أشكال القراءة "توجيه/ فهم المعنى"، وإن لم يكن هو الشكل الأوحد.

وقد مثلت إشكالية "توجيه/ فهم المعنى" بعدا لا يستهان به في تراثنا العربي، بدأت مع علوم التفسير وتطورت مع الدرس البلاغي والنقدي، ثم في عصور لاحقة استشكلت وتداخلت وتعقدت أبعادها مع عصر التدوين وانفتاحه على كل اللغات والثقافات والحضارات والأمم، ومحاولات مزج كل ذلك في نسيج الإنتاج الثقافي العربي على نحو ما تكشف عنه المدونة التراثية حتى يومنا هذا، وعلى نحو ما يستدعيه علم تحقيق النصوص التراثية الذي يمثلا شكلا –وإن كان أوليا– من أشكال "توجيه/ فهم المعنى" على النحو الذي كان مرادا منه عند تأليفه.

ولأن "المعنى" ليس واحدا على الدوام كما تم تداوله في تراثنا، فقد تنوعت مداخل درسه، وبخاصة مع مقولة "الجاحظ" الشهيرة بدءا من القرن الثالث الهجري "المعاني مطروحة في الطريق"، تلك المقولة التي فتحت أبوابا –ما تزال مشرعة– لقضية تشكلت واحتلت مكانتها من الدرس النقدي العربي وهي قضية اللفظ والمعنى، والمتمثلة في الثنائية الجدلية بين الاحتكام إلى أحدهما للحكم

على القول الشعري بعامة – باعتبار الشعر آنذاك هو علم العربية الأول ومجال تمايزها–.

ومن هنا ظهر الفصل بين اللفظ والمعنى عند "ابن قتيبة" على نحو واضح حين ابتدأ بدراسة أقسام الشعر، ورأى أنه أربعة أضرب: "ضرب منه حسن لفظه وجاد معناه، وضرب منه حسن لفظه وحلا، فإذا أنت فتشته لم تجد هناك طائلا، وضرب منه جاد معناه وقصرت الألفاظ عنه، وضرب منه تأخر لفظه وتأخر معناه"[1].

ويبدو من ذلك أن المراد باللفظ، كل ما يتعلق بالصياغة أو طريقة تشكيل المعنى والصور البلاغية والفنية، وهو ما يعني صراحة الفصل بين اللفظ والمعنى، وإن كان "ابن قتيبة" يرى أن المعاني تتفاوت، وأن اللفظ لا يُعتبَر إلا بشرف معناه.

وكان من نتائج النظر إلى اللفظ والمعنى من هذا المنظور الثنائي، أن تم الفصل بين شكل النص ومحتواه، وهو ما تداركه "عبد القاهر الجرجاني" في انتقاده للفكرة من أساسها، ورؤيته للبلاغة إجمالا على أنها لا تتقوم عبر اللفظ بذاته ولا عبر المعنى بذاته، بل عبر طريقة نظمهما معاً في الجملة، وأن النظم العالي لا يعني مجرد الإجادة في رصف الألفاظ والعبارات: "وكقول بعضهم: لله در خطيب قام عندك يا أمير المؤمنين، ما أفصح لسانه، وأحسن بيانه، وأمضى جنانه، وأبل ريقه، وأسهل طريقه. ومثل قول النابغة في الثناء المسجوع: أيفاخرك الملك اللخمي؟ فو الله لقفاك خير من وجهه، ولشمالك خير من يمينه، ولأخمصك خير من رأسه، ولخطؤك خير من صوابه، ولعيك خير من كلامه، ولخدمك خير من قومه" [2].

فهذا عند الجرجاني بحسب تعبيره "كلام حسن الرصف سبيل صاحبه في ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك لا يبتغي أكثر من أن يمنعها من التفرق"، وهو يشير هنا إلى أن البلاغة عنده لا تقف عند الإجادة في رصف الألفاظ، وإنما تتعداها إلى ضم المعنى مع اللفظ، كما ناقش ذلك في "أسرار البلاغة": "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: "خرج زيد"، وبالانطلاق عن "عمرو"، فقلت: "عمرو منطلق"، وعلى هذا القياس. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكنه يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار ذلك الأمر على "الكناية"، و"الاستعارة"، و"التمثيل" [3].

وهذا التصور الذي طرحه "الجرجاني" واصله "ابن رشيق القيرواني"، في تشبيهه اللفظ بالجسم،

---

[1] – ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تحقيق السيد بدر الدين الحلبي، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1322هـ، ص 3، 4.

[2] – عبدالقاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984، ص97.

[3] – عبدالقاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1991، ص 179 .

والمعنى بالروح، ومن ثم فإن الارتباط الحاصل بينهما هو ارتباط الجسم بالروح في كل أحواله قوة وضعفا، ففي حال ضعف المعنى يضعف اللفظ، وفي حال سلامة المعنى واختلال اللفظ ينقص قدر الشعر، وهكذا الحال [4].

وكان يمكن للبحث النقدي في المعنى أن يتطور وصولا لوضع محددات وضوابط تحكم تأويلية هذا المعنى، وبخاصة مع تعدد مداخل البحث فيه لغويا وفقهيا وأدبيا وفلسفيا، غير أن المسار قد انحرف، وتراجع الاهتمام بالمعنى كلية، وهو ما أسهمت في حدوثه أسباب عدة، لعل بعضها يعود للسياسي وسيطرته على الفكر الفلسفي وبخاصة في المرحلة الأخيرة للجدل بين المعتزلة والأشاعرة وأهل السنة في تأويل معاني القرآن، والتي أسفرت عن هيمنة هذا الصراع الفكري على كل الحقول المعرفية بما فيها الآداب والفنون والنقد الأدبي.

وهنا اختلط المجاز البلاغي بالمجاز الفلسفي، وكلاهما اختلط بالسياسي في توجيه المعنى، أو لنقل في فرض تأويلية –كانت مفرطة في بعض الأحيان–، مما أودى في نهاية الأمر بتطور الدرس العلمي وبخاصة مع عصر سيادة العثمانيين على البلدان العربية، وفرض العزلة عليها، وما آلت إليه الأوضاع لاحقا، حتى أواسط القرن التاسع عشر عندما بدأت المبادرات الصحفية والإبداعية وانتشار التعليم والبعثات التعليمية، وهو ما أنتج وعيا جديدا بدأت فيه استعادة الثقافة العربية، وإن بتعثر.

غير أنه في نهاية الأمر، يمكن ملاحظة أن الوعي التراثي العربي إجمالا لم يعالج التأويل بوصفه مفهوما مستقلا، وإنما عالجه ارتباطا بعلوم أخرى، وأولها مجموعة العلوم الدينية (التفسير والفقه والحديث)، ثم مجموعة العلوم البلاغية (البلاغة بأقسامها، والشعر بفنونه)، وإن كانت مصطلحاته المنتشرة تمثل شذرات يمكن الاعتداد بها لو وجدت جهودا بحثية كافية.

وكان الضابط الحاكم لمعالجة قضايا التأويل في كل الأحوال منطلقا من تصور شرعي وأخلاقي في آن واحد، فكل تأويل له حدود لا ينبغي أن يتجاوز فيها حدود ما أقره الشرع، وما استقر عليه الوجدان الجمعي، وبخاصة أن مفهوم البلاغة ذاته تبلور فيما يعرف بالتداولية في وعينا المعاصر، ومن ثم كان التأويل محكوما ببيئة تلقي تمتلك هي أيضا الحكم عليه، وهو ما يجعلنا نتذكر مفهوم "هابرماس" للمعنى في نظريته التأويلية التي تقوم على افتراض مبدئي بأن: "كل معنى ينتج عن الاتفاق، هو موضع شك في أن يكون اتفاقا زائفا، وأن يكون من ثم معنى زائفا" [5]، وإن كانت توجهاته بعد ذلك عبر "التأويلية النقدية" في البحث عن الاتفاق الحقيقي والمعنى الأصيل.

---

4 – ابن رشيق القيرواني: العمدة في صناعة الشعر ونقده، مطبعة السعادة، مصر، ج1، ط1، 1907، ص80.

5 – عادل مصطفى: فهم الفهم، مدخل إلى الهرمنيوطيقا، نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامير، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 415.

- حدود التأويلية في المداخل النقدية.

ابتدأ البحث في التأويلية بالتفسير، ورصد العلاقة التفسيرية ومنطقيتها، وهو ما استوجب بحثا عن العلاقة السببية (السبب وصولا إلى المسبب)، أو البحث في النتائج وصولا إلى الأسباب المنطقية التي أوجدتها [6]، مع وجود قرائن دالة، تعود للواقع، ويمكن مطابقتها بالقياس عليه.

وانطلاقا من هذا المدخل، يمكن تفسير توجه المعاجم العربية القديمة في إجمالها لتعريف التأويل، بأنه "كشف المراد عن اللفظ المشكل"، إذ تفترض العملية التفسيرية من الأساس أن هناك مُرادا واحدا أو محدودا، ودلالات محددة هي التي يتكفل التفسير بالبحث عنها وإثبات ارتباطها سببيا بهذا المراد، متناسية في كل ذلك أنها تحصر التأويل في حقل تفسير "اللغة" دون التعرض أو الاقتراب من الإشارات والعلامات والرموز، على الرغم من تنبيه الجاحظ إليها في بيانه.

وإن كانت عمليات "الكشف للمراد" تلك في إجمالها لا ينفيها ولا ينكرها التأويل، ولكنها تمثل مرحلة أولية من مراحله التي لا تتوقف عند حدود البحث في السبب والمسبب، وإنما تتجاوزه للبحث في كل الاحتمالات والإحالات والمسارات الممكنة لتوجيه المعنى، أيا كانت أبعاده ومركزياته وهوامشه ورموزه ودواله ومرجعياته، ولذا فإنه عملية تقوم نواتها على الاحتمالات المتعددة، والمعاني المتعددة، والتأويلات المتعددة، وليس التأويل الواحد.

والأمر موصول فيما يتعلق بتعريفات معاجم المصطلحات الأدبية للتأويل والنظرية التأويلية، وهو ما يحتاج لإعادة مراجعة، إذ إن قصر الهدف على ربط النتائج بالمقدمات، إنما هو إعادة توجيه للتأويلية لاندراجها تحت التفسيرية، وليس توسيعا لمفهومها، أو تعديدا لمداخل التعامل معها في معالجة وتحليل النصوص.

ولعل تعريف "نصر حامد أبوزيد" للتأويل يفتح الباب على نحو أوسع، حين يعرفه بأنه: "فعل قراءة لأي ظاهرة تاريخية، أو فلسفية، أو أدبية، أو سياسية، أو اقتصادية، بناء معقدا من العلاقات، التي تتضمن عناصر الذات والموضوع والسياق، وسنن العلامات والرسالة"[7].

إذ تعد العناصر المشار إليها في التعريف، هي الوسائط التي تنبني عليها العملية التأويلية، وهي في الآن نفسه العلامات الضابطة لمسارات المؤَوِّل في تعامله مع مادته النصية، وإن كانت ليست هي كل الوسائط الممكنة الاحتمال في التعامل معها، فالسياق على سبيل المثال، على الرغم من أنه سيتمثل في داخله عمليات أربع، هي: السياق اللغوي، والسياق العاطفي، والسياق الثقافي،

---

[6] – المنطقية هنا ليست بمفهوم المنطق الأرسطي، وإنما بمفهوم العلاقات العقلية المتسقة القابلة لأن تكون مقبولة في العقل الواعي.

[7] – نصر حامد أبوزيد: الخطاب والتأويل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص 176 .

وسياق المقام أو الحال [8]، إلا أن هناك فرضية فيمن يقوم بعملية التأويل، وهي الإحاطة علما بكل هذه السياقات، وهو الأمر غير المتحقق كثيرا في المدونة العربية، لأن الوثائق في الغالب الأعم ليست كافية أو شاملة، والمؤول لا يستطيع الإحاطة بكل ظلال النص وأبعاد السياقات المحيطة به، وهو ما يندرج إجمالا على تأويل النصوص العربية سواء أكانت مرجعياتها تعود إلى الماضي، أم كانت نصوصا تزامنية تزمنية، فالسياقات المحيطة معقدة، والظروف متباينة ولا يمكن الإحاطة بها.

كذلك من المهم في هذا السياق مراجعة تعريف "دليل الناقد الأدبي" للتأويل، لطرحه مفهوما خاصا بالممارسة النقدية الأدبية على وجه الخصوص: "هو تحديد المعاني اللغوية في العمل الأدبي من خلال التحليل وإعادة لغة المفردات والتراكيب ومن خلال التعليق على نص ما في أوسع معانيه، وهو توضيح مرامي العمل الفني ومقاصده باستخدام وسيلة اللغة" [9].

وبمراجعة هذا التعريف في سياق المنجز العالمي، فإنه يمكن تسكينه –كما سيأتي لاحقا– ضمن التحليل الفيلولوجي للنص، أو بتعبير "أوغست بويخ": إعادة التفكير بالمعنى الأصلي وإعادة بنائه، وإن كان "بويخ" هنا يدين في تعريفه لميراث طويل من البحث عن المعنى منذ المحاولات الأولى لتفسيره مع تفسير الكتاب المقدس، إلا أن البلورة الأوضح لذلك تجلت في "نظرية المعاني الأربعة" التي سادت الغرب في القرن الثالث عشر الميلادي، والتي توجه الدلالة في كل معنى منها: "المعنى الظاهري، يفيد التاريخ، أما المعنى المجازي، فما ينبغي اعتقاده، والمعنى الأخلاقي ما ينبغي عمله، والمعنى الباطني الغايات الأخيرة" [10].

وعلى الرغم من أن هذا التصنيف يختص بفهم المعنى في الكتب المقدسة (المسيحية واليهودية)،

---

8 – اهتم اللغويون العرب في العصر الحديث برصد "السياق" وتحليل أبعاده (أحمد مختار عمر، وفايز الداية، وتمام حسان، وحماسة عبد اللطيف، ومحمود السعران، ومحمود فهمي حجازي)، مستفيدين من جهود علماء الغرب: دي سوسيور، وبلومفيلد، ومالينوفسكي، وفيرث، وهاليداي، وليونز، وأندري مارتني، وجاكبسون في نظريته عن وظائف اللغة، وغيرهم، ويمكن العودة في ذلك إلى:

- فرديناند دى سوسيور: دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح قرمادي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص 186، وما بعدها.
- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1988، ص 68– 78.
- أندري مارتني: مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة سعدي زبير، دار الآفاق، المغرب، د.ت، ص165.
- محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص159.
- ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتعليق: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1962، ص57.

9 – سعد البازعي، وميجان الرويني: دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 2000، ص 88.

10 – جورج غوسدورف: أصول التأويلية، ترجمة فتحي إنقزو، مؤمنون بلا حدود للنشر، الرباط، 2018، ص 134.